

الخطة السنوية لصندوق العمل

تمكين
Tamkeen

2024

إخلاء مسؤولية

تم إعداد البيانات الواردة في هذا التقرير من قبل صندوق العمل (تمكين) باستخدام مصادر يعتقد أنها موثوقة ودقيقة، ولا يقدم الصندوق أي تعهدات أو ضمانات من أي نوع سواء كانت صريحة أو ضمنية بشأن دقة، أو صلاحية، أو موثوقية أو استيفاء أية معلومات أو بيانات تم الإشارة إليها في هذا التقرير.

و يخلي صندوق العمل مسؤوليته عن عدم الدقة أو الخطأ أو الإهمال الذي من الممكن أن يحتويه التقرير، كما يخلي مسؤوليته عن أي خسارة أو ضرر أو تعويض أو نفقات تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر، أو خسارة تبعية أو خالة يتكبدها أي شخص قد يستخدم أو يعتمد على محتويات التقرير أو قد تنشأ بسبب عدم الدقة أو الخطأ أو إغفال أو تحريف في المحتويات أو غير ذلك.

المحتويات

04	الملخص التنفيذي
05	كلمة الرئيس التنفيذي
06	مسؤوليات صندوق العمل (تمكين)
	الوضع الاقتصادي
08	نظرة عامة على الاقتصاد
09	نظرة عامة على القطاع الخاص
10	نظرة عامة على سوق العمل
	إنجازاتنا في عام 2023
12	نظرة عامة
13	دعم التوظيف
14	دعم التطور الوظيفي
15	دعم المؤسسات
	التطورات الرئيسية في عام 2023
17	حزمة برامج صندوق العمل الجديدة
18	التغييرات الأساسية في البرامج
19	التركيز على تطوير المهارات من خلال «مهارات البحرين»
20	التركيز على المهارات التقنية من خلال الشراكات الاستراتيجية
21	التركيز على قطاع التكنولوجيا من خلال إعداد خارطة طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
22	منظومة المؤسسات الناشئة
	الأولويات الإستراتيجية في عام 2024
25	الأولويات الاستراتيجية في عام 2024
26	الإطار الإستراتيجي لصندوق العمل
	الوضع المالي
28	ميزانية عام 2024

حقق صندوق العمل (تمكين) خلال العام الماضي تقدم ملموس في تحقيق أهدافه الطموحة من خلال خلق فرص جديدة للكوادر البحرينية في سوق العمل. وفي إطار التزامه الراسخ وجهوده الدؤوبة، نجح الصندوق في تجاوز أهدافه للعام 2023، حيث قدم الدعم لأكثر من 20,000 بحريني من خلال مبادرات التوظيف والتدريب، بما يتوافق مع أهداف وتطلعات خطة التعافي الاقتصادي التي تم إطلاقها في عام 2021.

في ظل توجيهات مجلس إدارة الصندوق بقيادة سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري رئيس مجلس إدارة صندوق العمل، استمر الصندوق في البناء على ما سبق من إنجازات مع اتخاذ خطوات إضافية نحو الارتقاء بجهود تطوير الكفاءات البحرينية في المملكة وذلك من خلال إطلاق أكبر حزمة من البرامج التي تستهدف دعم التوظيف والتطور الوظيفي للبحرنيين في سوق العمل. وتركز جهود الصندوق في هذا الشأن على تزويد البحرنيين الباحثين عن عمل بفرص توظيف نوعية، مع خلق بيئة تتيح للموظفين البحرنيين الحاليين تحقيق النمو والتطور الوظيفي في القطاع الخاص. وسيواصل الصندوق التزامه بدعم نمو وتطوير المؤسسات، بما يضمن تحقيق التمكين الاقتصادي الشامل.

وعليه، استهدفت هذه المبادرات الطموحة التي تم إطلاقها في نوفمبر 2023، تحقيق أهداف تمكين الرئيسة في دعم الكوادر الوطنية في سوق العمل من خلال سعيها لدعم 50,000 بحريني في العام 2024، وهو العدد الأكبر من نوعه منذ تأسيس الصندوق. وقد تم تصميم هذه البرامج بحيث تركز على ثلاث محاور إستراتيجية رئيسية: أولاً، رفع وتيرة إدماج البحرنيين في سوق العمل من خلال خلق فرص نوعية للتوظيف ولاسيما للداخلين الجدد، ثانياً، التوسع في دعم التطور الوظيفي للبحرنيين العاملين في القطاع الخاص، وثالثاً تنمية القطاع الخاص من خلال دعم المؤسسات لرفع الإنتاجية وتوظيف التكنولوجيا، ما يساهم في تعزيز الأثر الاقتصادي والنمو المستدام.

وسوف يركز صندوق العمل جهوده خلال عام 2024 على تعزيز الاستفادة من كافة الموارد الرئيسية والضرورية سواء البشرية أو المالية أو التكنولوجية لتحقيق أهداف البرامج الجديدة. ويتضمن ذلك أربع أولويات رئيسة لعام 2024، بما يتوافق مع خطة التعافي الاقتصادي، وبرنامج عمل الحكومة (2023-2026)، والخطة الوطنية لسوق العمل (2023-2026). وتتركز هذه الأولويات الأربع على (1) رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للبحرنيين وبناء قنوات جديدة للتوظيف، (2) التوسع في دعم التطور الوظيفي من خلال رفع الأجور واكتساب المهارات، (3) دعم تطوير مؤسسات القطاع الخاص لرفع

نسب توظيف البحرنيين، (4) دعم تطوير النظام البيئي المتعلق بسوق العمل والقطاع الخاص.

سيعرض هذا التقرير خطة الصندوق لعام 2024 مع تسليط الضوء على جهوده الحثيثة نحو تعزيز التوظيف، ودعم التطور الوظيفي للكوادر الوطنية، والاستمرار في دعم تطوير القطاع الخاص بما يساهم في تعزيز الأثر الاقتصادي والنمو المستدام. كما يوضح التقرير أهداف الصندوق وفق الرسالة المنوط بها والخطوات المتخذة في عام 2024 لتحقيقها. بالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير رؤية عامة حول الظروف الاقتصادية لمملكة البحرين وتطورات سوق العمل، والاذان يشكّلان عنصرين هامين في اتخاذ القرار وتصميم البرامج الجديدة. وختاماً، يتضمن التقرير أهم إنجازات برامج ومبادرات الصندوق في عام 2023، تبعاً بتفاصيل البرامج الجديدة والأولويات المنشودة لعام 2024.

كلمة الرئيس التنفيذي



في ظل تعافي الاقتصاد البحريني وما يشهده من نمو ملموس وارتفاع قياسي في أعداد الكوادر الوطنية العاملة في القطاع الخاص، فإنه لا يسعنا إلا أن نعرب عن غاية فخرنا بمساهمتنا الكبيرة في المشهد الاقتصادي، وهو ما يتمثل في الإنجازات البارزة التي حققها صندوق العمل خلال العام 2023، والتي ما كانت لتتحقق لولا تضافر الجهود لمختلف الجهات العاملة ضمن منظومة فريق البحرين.

لقد حرصنا كل الحرص على أن نضم على قمة أولوياتنا تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص عمل نوعية للكوادر البحرينية بما يتماشى مع برنامج عمل الحكومة (2023-2026)، والخطة الوطنية لسوق العمل (2023-2026)، إلى جانب التزامنا بتحقيق الأهداف التي نصت عليها خطة التعافي الاقتصادي وخاصة تلك التي تتعلق بتوظيف وتدريب الكفاءات الوطنية.

ونحن على ثقة تامة بقدرتنا على تركيز جهودنا لدعم نمو وتطور البحرينيين في سوق العمل مسترشدين بقيادة وتوجيهات صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة رئيس مجلس إدارة صندوق العمل، وأعضاء مجلس الإدارة الموقرين.

إنّ تفاني فريق العمل المستمر وجهوده الحثيثة في عام 2023 أدّى إلى تحقيق نتائج إيجابية تتجاوز مؤشرات الأداء المحددة للدعم لكل من الأفراد والمؤسسات على حد سواء. ونحن نفخر بدعمنا لتدريب وتوظيف أكثر من 23,000 بحريني متخطين بذلك الهدف المحدد لهذا العام. إلى جانب دعم ما يزيد على 5,100 مؤسسة عبر جميع برامج الصندوق بزيادة وقدرها 92% مقارنة بعام 2022.

كما قمنا خلال عام 2023 بمضاعفة جهودنا لدعم تطوير النظام البيئي المتعلق بسوق العمل والقطاع الخاص. على سبيل المثال، ومن خلال

مشروع مهارات البحرين، قمنا بنشر تقريرين حول مهارات القطاعات التي تحدد الفجوة المهارية والاحتياجات الحالية والمستقبلية للسوق في قطاع الاتصالات والخدمات المالية، ونحن بصدد نشر المزيد من التقارير خلال العام 2024.

إلا أنّ إنجازنا الأكبر في 2023، تمثل في إطلاقنا لأكبر حزمة من البرامج منذ تأسيس الصندوق، وذلك بعد توجيه من مجلس الإدارة في نوفمبر 2023، والتي تستهدف 50,000 بحريني في السنة في القطاع الخاص. وتركز البرامج الجديدة على ثلاثة محاور رئيسة تتمثل في رفع وتيرة إدماج البحرينيين في سوق العمل من خلال خلق فرص نوعية، والتوسع في دعم التطور الوظيفي للبحرنيين العاملين في القطاع الخاص، وتنمية القطاع الخاص من خلال دعم المؤسسات لرفع الإنتاجية وتوظيف التكنولوجيا. وهذه المبادرات نابعة من يقيننا الراسخ بأن الكوادر البحرينية هي أهم وأعلى موارد المملكة. ولضمان مواءمة برامجنا الجديدة مع احتياجات السوق، فقد حرصنا على تصميم وتحديث البرامج بدقة من خلال تحليلات سوق العمل الشاملة والتعاون المكثف مع الأطراف ذات الصلة بالقطاع الخاص.

وعليه، فنحن نشمّن الثقة الملكية السامية وسنسعى جاهدين بكل عزم إلى دعم إدماج البحرينيين وتطورهم في سوق العمل. وبينما نمضي قدماً نحو عام 2024، فإننا سوف نواصل التعاون الوثيق مع فريق البحرين، والقطاع الخاص، والمجتمع كافة للوصول بتنمية البحرينيين إلى آفاق جديدة، وتمكينهم من الازدهار والنجاح.

مها عبد الحميد مفيز
الرئيس التنفيذي

مسؤوليات صندوق العمل

تأسس صندوق العمل (تمكين) في ظل رؤية واضحة لمسؤولياته بغرض تنفيذ ستة أهداف رئيسية، حسب قانون الإنشاء. وفي عام 2023، واصل الصندوق جهوده الحثيثة لتحقيق تلك الأهداف، مؤكداً التزامه المتواصل من خلال مجموعة من المبادرات، من أهمها إطلاق أكبر حزمة من البرامج حتى الآن.

جهود صندوق العمل خلال عام 2023

أهداف الصندوق	المشاريع والمبادرات	مبادرات النظام البيئي
01 المساهمة في تنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني.	- دعم أكثر من 5,100 مؤسسة لبدء أعمالها، والنمو، وتوظيف وتطوير الكوادر البحرينية، شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 54% منها. - تنمية القطاع الخاص من خلال تنويع برامج دعم المؤسسات وخاصة لرفع الإنتاجية وتوظيف التكنولوجيا. - إعداد خارطة الطريق لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز نمو الاقتصاد الرقمي في مملكة البحرين مع التركيز على التطور التكنولوجي للمؤسسات. - تسهيل حصول مؤسسات القطاع الخاص على التمويل، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	- المشاركة في تطوير السياسات الخارجية مع الجهات المعنية لتعزيز برامج دعم التمويل المقدمة من الصندوق - تعزيز التعاون مع فريق البحرين والقطاع الخاص للارتقاء بمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الوصول إلى وسائل غير تقليدية للتمويل، وتقديم الدعم للمؤسسات الناشئة.
03 تهيئة البيئة المناسبة لجعل العمال البحرينيين الخيار الأفضل للتوظيف من قبل أصحاب العمل.	- إطلاق حزمة جديدة من البرامج والتي تعتبر الأكبر منذ تأسيس الصندوق، مع إعطاء الأولوية لبرامج التوظيف والتطور الوظيفي للكوادر البحرينية عبر استهداف دعم 50,000 بحريني في العام 2024. - دعم أكثر من 23,000 بحريني في برامج التوظيف والتدريب، متجاوزاً العدد المستهدف في خطة التعافي الاقتصادي. - التوسع في الشراكات الإستراتيجية مع مؤسسات محلية وعالمية مرموقة، لدعم التدريب في المهارات التقنية التخصصية للكوادر البحرينية.	- تعزيز التعاون مع الجهات المعنية لبناء قنوات جديدة لتوظيف الكوادر البحرينية في مؤسسات القطاع الخاص. - توظيف مبادرات "مهارات البحرين" لتوجيه تطوير المهارات المحلية من خلال إعداد تقارير حول القطاعات الاقتصادية، ووضع المعايير المهنية الوطنية، والعمل على منحة مهارات التوظيف.
04 خلق فرص عمل جديدة ومناسبة للعمال البحرينيين.		
05 رفع كفاءة العمال البحرينيين ومقدرتهم الإنتاجية وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل.		
06 تهيئة البيئة المناسبة لزيادة إدماج المرأة البحرينية في سوق العمل.	- الالتزام بدعم الشمولية في سوق العمل، حيث شكلت الإناث البحرينيات 44% من المستفيدين من برامج التوظيف و61% من برامج التدريب. - إطلاق النسخة الثانية من برنامج ريادة التمويل بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة وبنك البحرين للتنمية، بما يعزز الشمولية ودمج رائدات الأعمال.	
المبادرات الإستراتيجية الداخلية		

إجراء جلسات تشاورية مستمرة مع فريق البحرين والقطاع الخاص



زيادة جهود التواصل مع القطاع الخاص



إطلاق منحة جديدة ومتطورة لإدارة خدمة العملاء



تطوير تجربة العميل

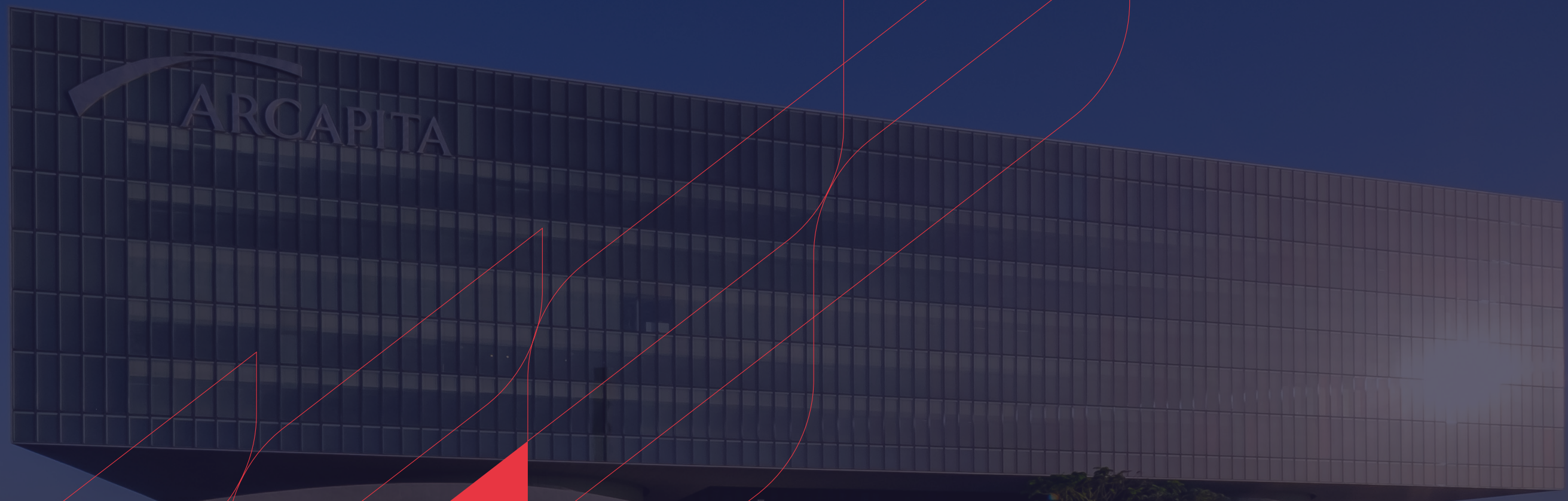


تضمين البيانات وإحصاءات سوق العمل لتوجيه القرارات



البناء على مؤشرات الأداء الرئيسية والمؤشرات النوعية





الوضع الاقتصادي

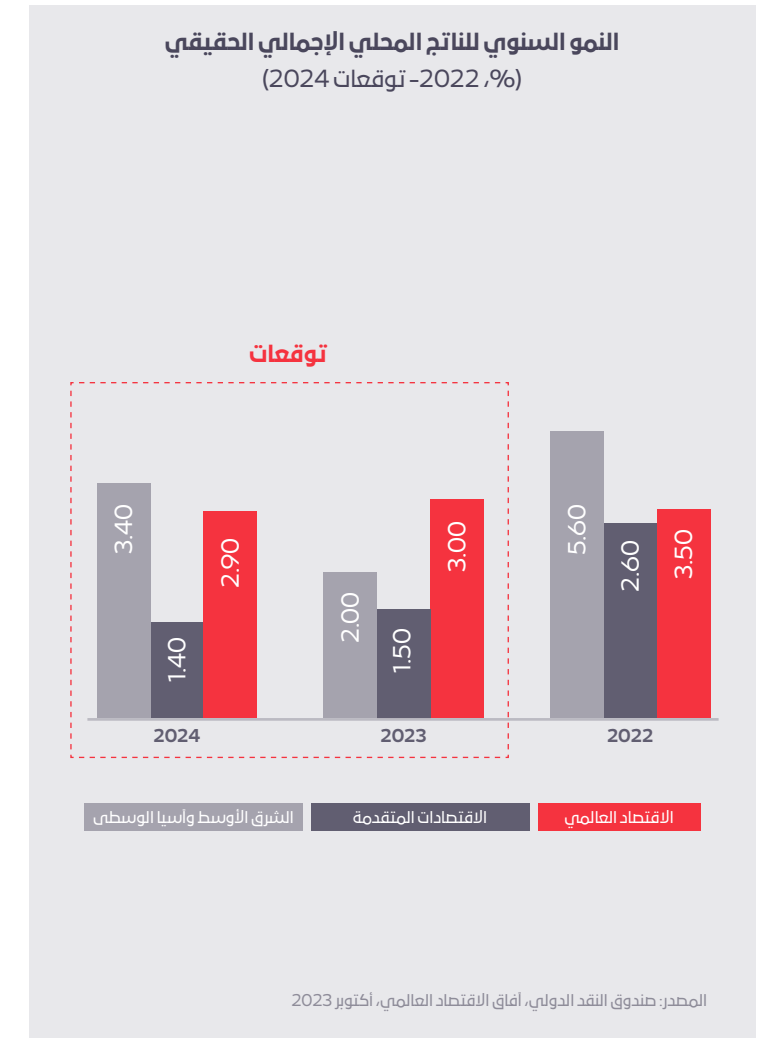
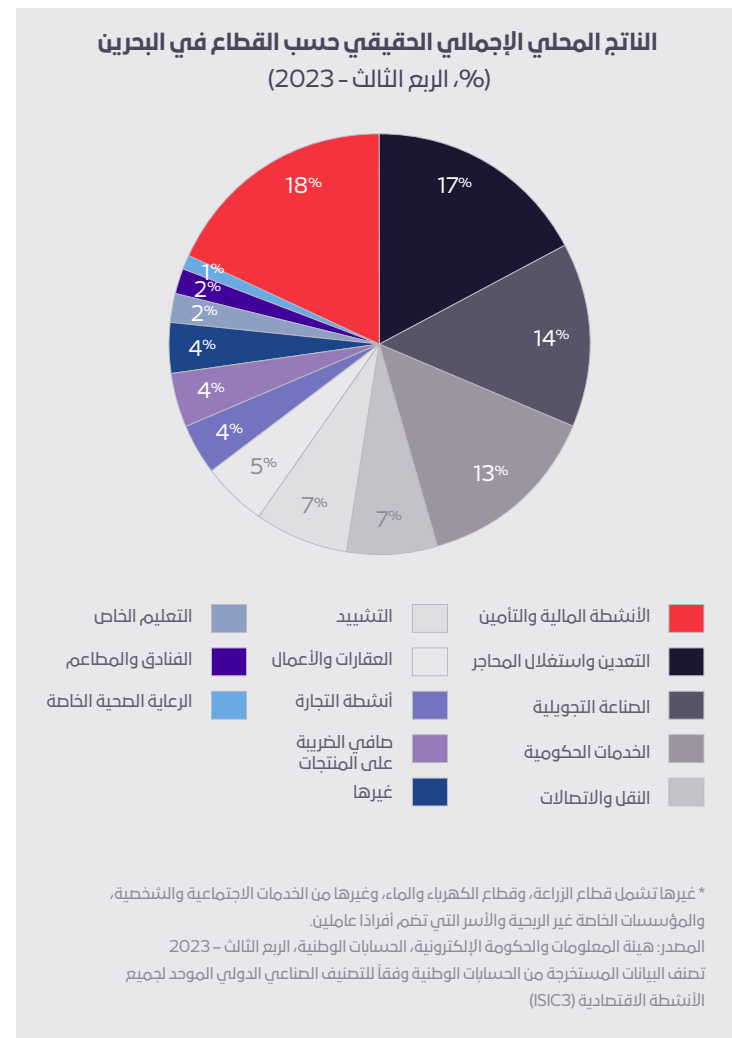
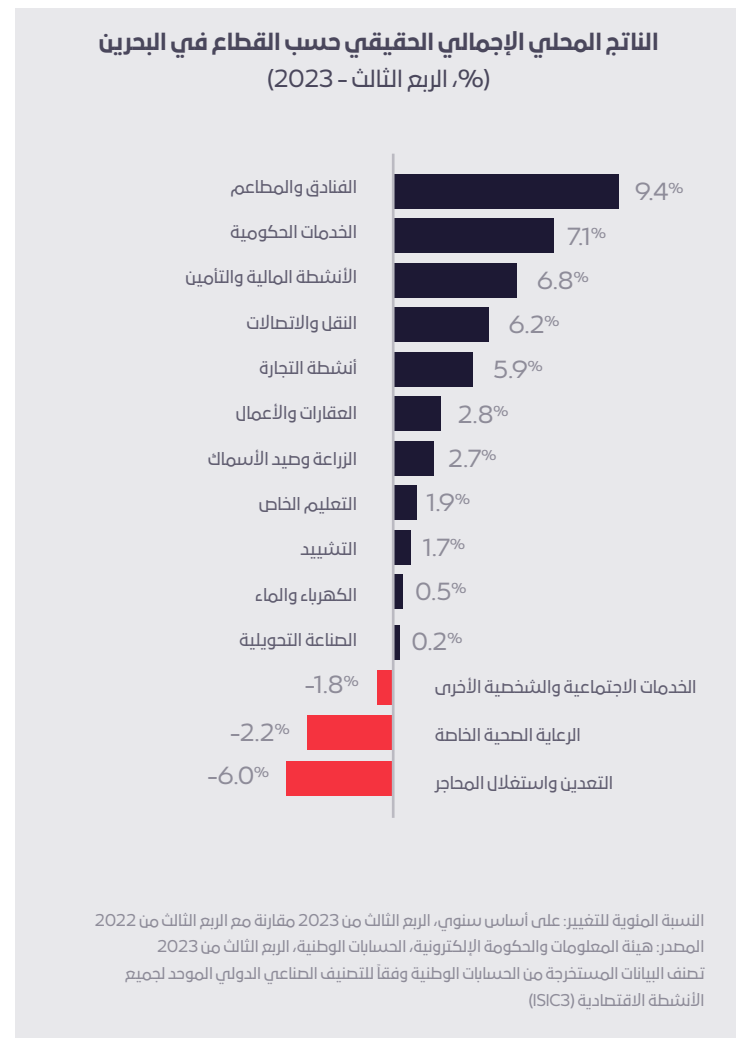
الوضع الاقتصادي نظرة عامة على الاقتصاد

عكس نمو بعض القطاعات عودة الأنشطة الاقتصادية إلى طبيعتها بعد جائحة كورونا، وشكل قطاع الفنادق والمطاعم، وقطاع الخدمات الحكومية، وقطاع الأنشطة المالية والتأمين أسرع القطاعات نمواً، حيث حققا زيادة بنسبة 9.4% و7.1% و6.8% على التوالي، على أساس سنوي.

وفي المقابل، شهد قطاع الرعاية الصحية الخاصة، وقطاع التعدين واستغلال المحاجر انخفاضاً في الربع الثالث من عام 2023، بنسبة 2.2% و6% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من عام 2022.

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2023 تباطؤاً ملموساً، متأثراً من ارتفاع أسعار الفائدة والاضطرابات السياسية العالمية. وقد أعاد صندوق النقد الدولي، في تقريره "آفاق الاقتصاد العالمي"، تقييم توقعاته لعامي 2023 و2024. ومن المتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، انتعاشاً مع توقع زيادة في النمو من 2% في عام 2023 إلى 3.4% في عام 2024 بعد أن عانت من تباطؤ اقتصادي بسبب انخفاض إنتاج النفط في عام 2023.

وفي ظل هذه التحديات العالمية، واهلت مملكة البحرين تحقيق نمو في الاقتصاد غير النفطي مع ارتفاع بنسبة 2.5% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023، مقارنة بنفس الربع من عام 2022.



نظرة عامة على القطاع الخاص

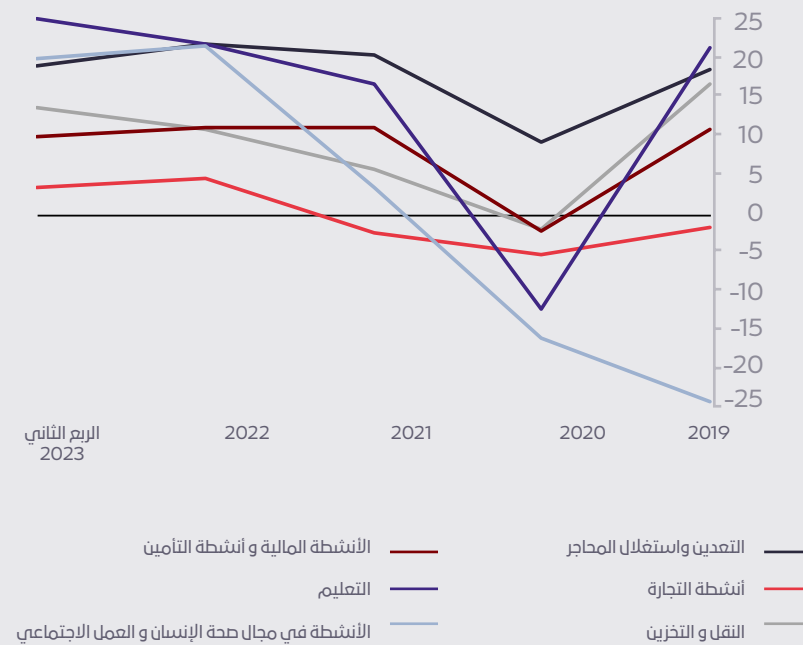
- بحلول الربع الثاني من عام 2023، شمل القطاع الخاص في مملكة البحرين أكثر من 74,000 مؤسسة، ومثلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 98% من إجمالي عدد المؤسسات.
- شهد عدد السجلات التجارية النشطة في المملكة نموًا سنويًا بنسبة 3% مقارنة بالربع الثاني من 2022. وقد تركزت معظم الأنشطة الجديدة على أنشطة التجارة والصحة والفنادق، والتي شكلت مجتمعة 44% من مجموع السجلات التجارية الجديدة.
- شهد عدد المؤسسات الصغيرة نموًا سنويًا بنسبة 5%، بينما سجلت المؤسسات الكبيرة نموًا سنويًا بنسبة 6% في الربع الثاني من عام 2023.
- ارتفع عدد المؤسسات في قطاعات التعليم، والصحة والأنشطة الاجتماعية مسجلة أعلى نمو على مستوى القطاعات غير النفطية بنسبة 24% و 19% على التوالي على أساس سنوي.

الانعكاسات على القطاع الخاص

واصل اقتصاد مملكة البحرين تحقيق نمو ملموس ومرن وتنوع اقتصادي واضح، بالرغم من التحديات التي يفرضها ارتفاع أسعار الفائدة والتي تؤدي إلى زيادة تكلفة الأعمال التجارية، بما يمثل مصدر جذب للاستثمار وفرص النمو. كما أن التركيز على رفع الإنتاجية من خلال اتخاذ إجراءات متنوعة مثل تطبيق التكنولوجيا المتطورة يمكن أن يحقق مزايا عدة للقطاع الخاص. وبالتزامن مع إطلاق صندوق العمل لبرامجه الجديدة، سيتم التركيز على تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها على مواكبة الظروف الاقتصادية الحالية.

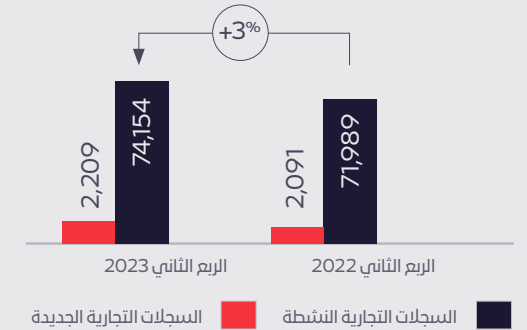
نمو في عدد السجلات التجارية النشطة سنويًا على حسب القطاع (%، الربع الثاني 2023)

نسبة التغيير: على أساس سنوي الربع الثاني 2023 مقابل الربع الثاني 2022



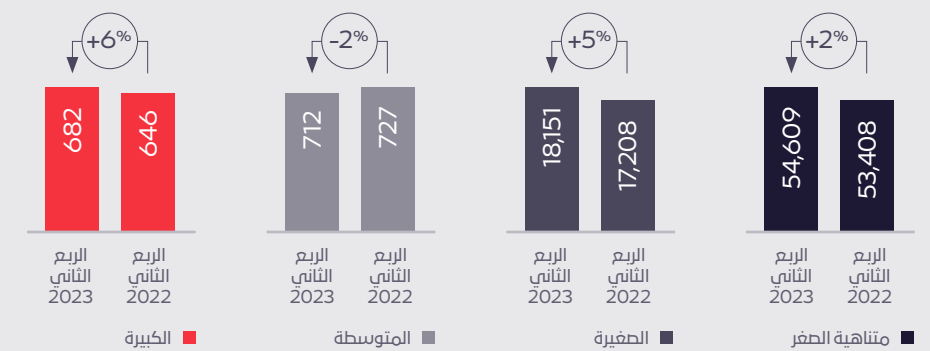
المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل، جدول 43، الربع الثاني 2023
تصنف البيانات المستخرجة من هيئة تنظيم سوق العمل وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC4)

إجمالي عدد السجلات التجارية (الربع الثاني 2023)



المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل، جدول 43، جدول 39، الربع الثاني 2023 والربع الثاني 2022

النمو السنوي للسجلات النشطة حسب حجم المؤسسة¹ (الربع الثاني -2023)



¹ يعتمد حجم المؤسسة على عدد الموظفين وفقاً لتعريف وزارة الصناعة والتجارة
المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل، جدول 43، الربع الثاني 2022 والربع الثاني 2023

نظرة عامة على سوق العمل

- **حقق القطاع الخاص في المملكة نموًا سنويًا بلغ 2% في إجمالي عدد الموظفين في الربع الثالث من عام 2023**، ليصل إلى 567,411 موظفًا، مسجلًا نموًا متعاديًا مستمرًا منذ الربع الثاني من عام 2020. وارتفعت نسبة تمثيل المرأة بين موظفي القطاع الخاص بمعدل 2.5% مقارنةً بنسبة الذكور التي بلغت 1.5%. ولأول مرة تجاوز إجمالي عدد الكوادر البحرينية المسجلة في القطاع الخاص حاجز الـ 100,000 ليصل إلى 101,321 في الربع الثالث من عام 2023.
- **ارتفع متوسط أجور البحرينيين في القطاع الخاص بنسبة 4% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023**. وسجل قطاع الصناعة التحويلية أعلى نمو في الأجور، وتبعه قطاع التعدين واستغلال المحاجر، ثم قطاع أنشطة خدمات الإقامة والطعام.
- **القطاعات التي تساهم بشكل كبير في اقتصاد البحرين هي التي توفر أعلى متوسط للأجور للبحرنيين**. حيث يساهم قطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما يساهم قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 14% في الربع الثالث من 2023. وتتميز هذه القطاعات بتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية وتقديم أعلى متوسط للأجور للبحرنيين.

الانعكاسات على سوق العمل وزيادة الأجور

سوق العمل

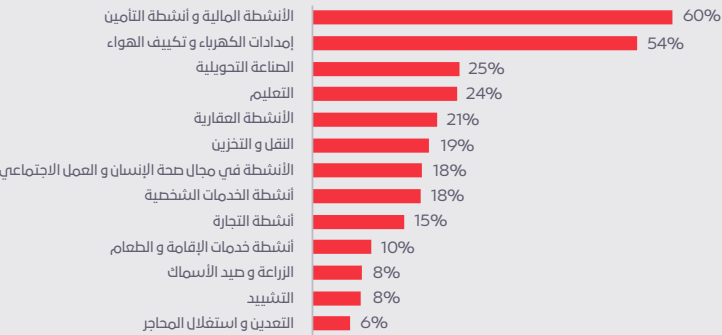
يملك سوق العمل فرصة كبيرة لتحقيق المزيد من التقدم من خلال توظيف الدعم المقدم من صندوق العمل لتعزيز المشاركة الاقتصادية وتوظيف البحرينيين في القطاع الخاص. إذ تستهدف حزمة المبادرات الشاملة توسيع نطاق الفئات التي يتم دعمها من الموظفين البحرينيين والداخلين الجدد إلى سوق العمل. إذ يشمل الدعم برامج موجهة لإدماج البحرينيين في سوق العمل وتعزيز تطورهم الوظيفي من خلال زيادة الأجور ودعم التدريب بهدف نقل المهارات. كما أن رفع المشاركة الاقتصادية للمرأة البحرينية سيسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة.

زيادة الأجور

مما لا شك فيه أنّ التطور المستمر في أعمال قطاعي الخدمات المالية والصناعة التحويلية ساهم في خلق وظائف نوعية للبحرنيين. كما أن الاستثمار في المهارات الجديدة والواعدة مثل المهارات التقنية يسهم بشكل كبير في خلق المزيد من الوظائف النوعية القائمة على المهارات للكوادر الوطنية في مختلف القطاعات.

وتشير بيانات سوق العمل إلى أن القطاعات التي تقوم بتوظيف الكوادر الماهرة تقدم أجورًا أعلى للبحرنيين وعليه توجد فرصة لرفع الأجور للكوادر البحرينية العاملة في بعض القطاعات مثل الصحة والتعليم وسيكون للصندوق تركيز على هذه القطاعات في المرحلة المقبلة.

نسبة البخرنة حسب القطاع (%، الربع الثاني 2023)



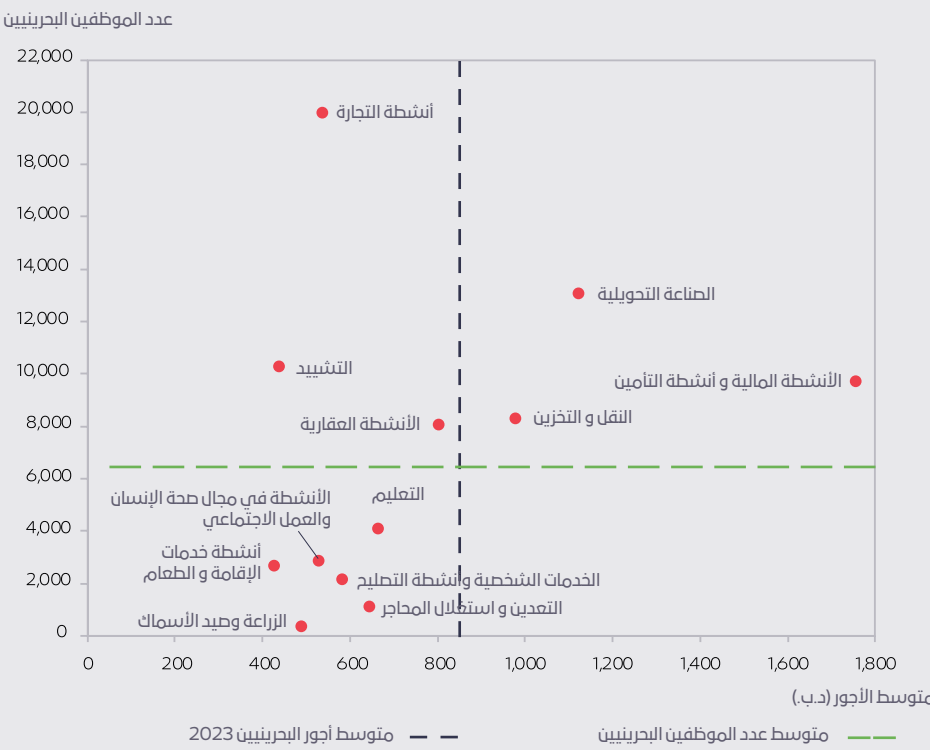
يتم تصنيف البيانات المستخرجة من هيئة تنظيم سوق العمل وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC4) المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل، جدول 6، الربع الثاني 2023

مؤشرات سوق العمل (الربع الثالث 2023)



المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، التقرير الإحصائي ربع السنوي، الربع الثاني 2023
1 يرجع انخفاض عدد الموظفين الجدد إلى ركود التوظيف من بعد ارتفاعه في فترة ما بعد الجائحة، بالإضافة إلى انخفاض عدد غير البحرينيين الداخلين إلى سوق العمل.

اتجاهات توظيف البحرينيين بالقطاع الخاص (دينار بحريني ، الربع الثاني 2023)



المصدر: هيئة تنظيم سوق العمل، جدول 43، الربع الثاني 2023
تصنف البيانات المستخرجة من هيئة تنظيم سوق العمل وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC4)



إنجازاتنا في عام 2023

نظرة عامة



+5,100

مؤسسة تم دعمها في
كافة برامج الصندوق تشمل
برامج دعم التوظيف والتطور
الوظيفي ودعم المؤسسات



+10,700

فرصة تدريبية للبحريين



+12,300

فرصة وظيفية للبحريين

دعم التوظيف

%67

من إجمالي طلبات دعم المؤسسات
خصصت لدعم توظيف البحريين

%91

من فرص التوظيف للشباب البحريين
(ما بين 18-35 سنة)

%33

النمو السنوي في
الوظائف النوعية¹

دعم التطور الوظيفي

%59

نسبة المرأة من إجمالي الحاصلين على
التدريب الاحترافي

%70

النمو السنوي في دعم
الشهادات الاحترافية والمهارية

دعم المؤسسات (من خلال برامج دعم المؤسسات)

%52

طلبات التمويل للمؤسسات
الصغيرة والمتوسطة



نمو سنوي ملحوظ في طلبات
التمويل

%44

نسبة المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة الحاملة على الدعم

إنجازات صندوق العمل وفقاً للأهداف الإستراتيجية

في عام 2023 تمكنا من....

تحقيق نتائج قياسية في برامج دعم التوظيف
والتدريب للكوادر البحرينية، بالإضافة إلى دعم
ملموس نحو المؤسسات

تنفيذ التزاماتنا تجاه الخطط الوطنية بما في
ذلك أهداف خطة التعافي الاقتصادي وخطة
سوق العمل (2023-2026)

تعزيز استخدام بيانات وإحصاءات سوق العمل
في تحديد أولويات البرامج الجديدة

التوسع في البرامج التي تهدف إلى تطوير
الكوادر البحرينية، مع التركيز على توظيفهم
وتقدمهم الوظيفي

¹الوظائف التي تبلغ أجورها 600 دينار بحريني فأكثر.
تشكل البيانات إجمالي عدد الطلبات التي تم الموافقة عليها من 1 يناير إلى 20 ديسمبر في عامي 2022 و2023.

دعم التوظيف

يعد رفع وتيرة إدماج البحرنيين في سوق العمل من خلال خلق فرص نوعية للتوظيف أحد أهم محاور برامج الصندوق

يكرس صندوق العمل جهوده لزيادة المشاركة الاقتصادية للكوادر البحرينية في سوق العمل من خلال مبادرات دعم التوظيف، وتوفير البرامج التدريبية لتزويد تلك الكوادر بالمهارات الأساسية اللازمة لدخول السوق.

دعم فرص التوظيف للداخلين الجدد إلى سوق العمل

- تجاوز الصندوق العدد المستهدف للبحرنيين المستفيدين من برامج دعم التوظيف للعام الثاني على التوالي، محققاً إنجازاً ملموساً بدعم توظيف 11,426 من الكوادر البحرينية في عام 2023. ويعكس هذا الإنجاز نمواً سنوياً يبلغ 13% والذي يعد خير دليل على الجهود الدؤوبة الرامية إلى تسهيل إدماج الكوادر البحرينية في سوق العمل.
- حافظ الشباب البحريني على صدارة المستفيدين من برامج دعم التوظيف، حيث تشكل هذه الفئة، التي يتراوح عمرها ما بين 18-35 سنة، 91% من إجمالي طلبات التوظيف. ويهدف التركيز على توظيف الشباب إلى تسهيل انضمامهم إلى سوق العمل وتزويدهم بالفرص التي تتيح لهم تحقيق النمو الوظيفي.
- استمر دعم الوظائف النوعية¹ في تحقيق النمو في عام 2023 مع زيادة سنوية بلغت 33%، مؤكداً التزام الصندوق بخلق وظائف ذات أجور مجزية للكوادر البحرينية. وقد بلغ متوسط الأجور للوظائف النوعية 1,092 دينار بحريني، مع متوسط عام 444 دينار بحريني لجميع طلبات التوظيف الجديدة.
- واصل الصندوق دعمه لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة البحرينية في سوق العمل بما يتماشى مع أهدافه. وفي عام 2023، شكلت النساء 44% من المستفيدين من دعم التوظيف مع ملاحظة أن غالبيةهن (55%) حاصلات على درجة البكالوريوس.

دعم الكوادر البحرينية من خلال فرص التدريب لدخول سوق العمل

- واصل الصندوق دعمه للبرامج التدريبية المخصصة للباحثين عن عمل والمدرجين في قائمة وزارة العمل، حيث تم تدريب أكثر من 6,200 بحريني ضمن هذه البرامج في عام 2023، وشكلت نسبة المرأة 65% من المتدربين.
- ساهم الصندوق في دعم الكوادر البحرينية للانخراط في سوق العمل من خلال برنامج التدريب على رأس العمل (برنامج فرص) بالتعاون مع وزارة العمل. حيث تم دعم أكثر من 1,200 باحث عن عمل عبر هذا البرنامج.
- يسعى الصندوق إلى تكثيف جهوده في عام 2024 لتعزيز فرص التدريب المنظم للباحثين عن العمل مما يمكنهم من اكتساب المهارات اللازمة والوصول إلى فرص التوظيف المستدامة.

دعم التوظيف للمؤسسات

- شهد عدد طلبات المؤسسات التي تم دعمها للتوظيف ارتفاعاً ملموساً، حيث شكلت 67% من إجمالي طلبات الدعم من المؤسسات في عام 2023. بنسبة زيادة سنوية قياسية تبلغ 144%، مؤكداً تزايد الاهتمام بالبرامج التي تركز على التوظيف.
- على غرار العام الماضي، شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر فئة مستفيدة من برنامج دعم التوظيف بنسبة 58% من الطلبات. ويشير هذا الاتجاه السائد إلى التغيير الإيجابي في اتجاهات سوق العمل، فضلاً عن أنه يعد خير دليل على الثقة التي يوليها القطاع الخاص للكوادر البحرينية.

¹ الوظائف التي تبلغ أجورها 600 دينار بحريني فأكثر.

تشكل البيانات إجمالي عدد الطلبات التي تم الموافقة عليها من 1 يناير إلى 20 ديسمبر في عامي 2022 و2023.

دعم التطور الوظيفي

يحرص صندوق العمل على تكريس جهوده نحو تحقيق التطور الوظيفي للكوادر البحرينية، من خلال دعم تدريبهم بهدف تنمية وحقل المهارات ودعم زيادة الأجور في القطاع الخاص.

تدريب البحرينيين لتحقيق التطور الوظيفي

- **يواصل الصندوق في تقديم الدعم لبرامج التدريب عالية الجودة في عام 2023 لدعم التطور الوظيفي المستدام للبحرنيين والمنعكس في الزيادة السنوية الملموسة التي بلغت 77% في الشهادات الاحترافية، بأكثر من 4,400 فرصة تدريبية. وتمثل النساء 53% من إجمالي الحاصلين على هذه الشهادات.**
- **في عام 2023، تضاعفت فرص إثراء الخبرة الدولية للكوادر البحرينية، وذلك من خلال برنامج رائد الأعمال العالمي، حيث تم دعم فرص العمل في عدد من الدول تشمل فرنسا واليابان والمملكة المتحدة، مع التركيز على قطاعي الصناعة التحويلية والتكنولوجيا، والذي يعكس حرص الصندوق على تعزيز نطاق العمل والخبرة للكوادر البحرينية وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى العالمي.**

دعم البحرينيين في الوظائف القيادية

- **حرص الصندوق على مساعدة الكوادر المحلية لشغل مناصب قيادية في سوق العمل، وهو ما تمثل في تزايد أعداد البحرينيين الذين تم دعمهم في المناصب القيادية والتنفيذية. ويشغل معظم هؤلاء وظائف في قطاعات مثل الأنشطة المالية والتأمين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعة التحويلية بمتوسط أجور يزيد على 2,100 دينار بحريني (يقوم الصندوق بدعم 50% من الأجر). وقد شكلت المرأة 32% من البحرينيين الذين تم دعمهم لتبوء المناصب القيادية.**

دعم البحرينيين للحصول على زيادة في الأجور

- **من خلال برنامج زيادة الأجور المستمر من يناير 2023 حتى 20 ديسمبر 2023، شهدت أجور الكوادر البحرينية زيادة بمتوسط قدره 178 دينار بحريني. وقد تركزت طلبات البرنامج في ثلاث قطاعات رئيسية هي أنشطة التجارة، والصناعة التحويلية، والنقل والتخزين.**
- **شهد البرنامج الجديد لزيادة الأجور إقبال كبير تشكّل في أكثر من 260 طلب في غضون فترة تقل عن شهرين منذ إنطلاقه.**
- **شكلت المرأة 31% من المستفيدين من دعم زيادة الأجور ضمن جميع البرامج.**

“يولي صندوق العمل اهتمامًا غير مسبق لتعزيز التطور الوظيفي للكوادر البحرينية من خلال البرامج الجديدة”

77%

النمو السنوي في دعم
الشهادات الاحترافية

53%

نسبة المرأة من
إجمالي الحاصلين على
التدريب الاحترافي

+4,400

فرصة تدريبية في
الشهادات الاحترافية
والمهارية

2,100 د.ب.

متوسط أجور البحرينيين الذين
تم دعمهم في الوظائف
القيادية

دعم المؤسسات

“يهدف صندوق العمل إلى تنمية القطاع الخاص من خلال دعم المؤسسات ورفع الإنتاجية وتوظيف التكنولوجيا، مما يساهم في تعزيز الأثر الاقتصادي والنمو المستدام”

بالإضافة إلى دعم مؤسسات القطاع الخاص في توظيف الكوادر الوطنية وتطويرهم المهني، يواصل صندوق العمل جهوده في دعم تأسيس ونمو المؤسسات من خلال حزمة من البرامج الداعمة للمؤسسات.

دعم تطوير المؤسسات

- **يواصل الصندوق دعم المؤسسات في تأسيس أعمالها وتحقيق النمو**، مع استفادة أكثر من 1,300 مؤسسة من برامج دعم المؤسسات في عام 2023، بالتزامات جديدة تقدر بنحو 13.9 مليون دينار بحريني.
- **تأكيداً على الدور المحوري الذي تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، واصل الصندوق التزامه الراسخ **بدعم تأسيس ونمو هذه الفئة**، مع ملاحظة أن 44% من المؤسسات التي تم دعمها في عام 2023 هي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **استمر برنامج “ابدأ مشروعك” في كونه أكثر برامج دعم المؤسسات طلباً للعام الثاني على التوالي**، مسجلاً أكثر من 600 طلب تم الموافقة عليه، ويأتي ذلك تماشياً مع هدف الصندوق في تيسير الانخراط في ريادة الأعمال.

توفير فرص أفضل للحصول على التمويل

- **شهد الطلب على برامج التمويل زيادة ملحوظة مقدارها أربع أضعاف خلال عام 2023** بالنسبة إلى العام الماضي. وتعزى هذه الزيادة إلى الجهود الحثيثة والتعاون المثمر بين صندوق العمل وفريق البحرين لتطوير السياسات الخارجية ذات الصلة، بالإضافة إلى التعاون المستمر مع البنوك.
- **تعزيزاً للالتزام المتواصل بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، بلغت نسبة المؤسسات التي حصلت على دعم التمويل 52% من إجمالي المؤسسات الحاصلة على هذا النوع من الدعم خلال عام 2023. وهذا يؤكد حرص الصندوق على دعم وتسهيل نمو هذه الفئة من المؤسسات، وسوف يتم بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك خلال عام 2024.
- **ارتكازاً إلى جهوده في دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة البحرينية**، واصل الصندوق دعم رائدات الأعمال وتسهيل حصولهن على التمويل اللازم خلال عام 2023. ومن المتوقع أن يتم التوسع أكثر في نطاق الدعم مع إطلاق برنامج ريادةات الجديد.

+13.9 مليون دينار بحريني

الالتزامات الجديدة لبرامج دعم المؤسسات

44%

نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على الدعم

51%

نسبة المؤسسات المملوكة للمرأة جزئياً أو كلياً من إجمالي المؤسسات الحاصلة على الدعم

52%

طلبات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



نمو سنوي ملحوظ في طلبات التمويل

التطورات الرئيسية في عام 2023

حزمة برامج صندوق العمل الجديدة

المحاور الرئيسية للبرامج الجديدة

- 01 دعم التوظيف — 02 دعم التطور الوظيفي — 03 دعم المؤسسات

إنفاذاً للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه وبعد موافقة مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله،

وجه سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري رئيس مجلس إدارة صندوق العمل، بإطلاق حزمة من البرامج الجديدة هي الأكبر منذ تأسيس الصندوق

تم إطلاق حزمة البرامج الجديدة في نوفمبر من عام 2023 تأكيداً لالتزام صندوق العمل المتواصل برفع وتيرة إدماج البحرينيين في سوق العمل وتحقيق تطورهم الوظيفي في القطاع الخاص

وتستهدف هذه البرامج دعم 50,000 بحريني في السنة ليكون بذلك أعلى هدف منذ التأسيس.

أهم مواصفات البرامج الجديدة



تحقيق التوافق بين برنامج عمل الحكومة (2023-2026) والخطة الوطنية لسوق العمل (2023-2026)



تسهيل تجربة المستخدم على منصة خدمة العملاء الجديدة للقطاع الخاص



التركيز بشكل أكبر على إدماج الكوادر البحرينية في سوق العمل وتعزيز فرص التطور الوظيفي



إجراء جلسات تشاورية مستمرة مع القطاع الخاص للتعرف على آرائهم وملاحظاتهم



تطبيق نهج قائم على البيانات في تصميم البرنامج، من خلال بيانات وتحليلات سوق العمل

التغييرات الأساسية في البرامج

01 دعم التوظيف



↑ رفع الحد الأدنى للأجور بـ 50 دينار بحريني لجميع الفئات في البرنامج الوطني للتوظيف

الثانوية العامة:	300 دينار بحريني	←	350 دينار بحريني
الدبلوم:	380 دينار بحريني	←	430 دينار بحريني
البكالوريوس:	450 دينار بحريني	←	500 دينار بحريني

↑ رفع الحد الأقصى لسقف الأجر المدعوم بـ 200 دينار بحريني
600 دينار بحريني ← 800 دينار بحريني



↑ زيادة 50 دينار بحريني شهرياً للمستفيدين الحاليين من البرنامج الوطني للتوظيف بموافقة أصحاب العمل



استحداث قنوات جديدة للتوظيف بالشراكة مع القطاع الخاص
الاستعانة بمكاتب التوظيف الخاصة للمواءمة بين فرص العمل المتاحة والباحثين عن عمل



↑ استحداث برامج نوعية لدعم التلمذة المهنية تشمل التوظيف والتدريب



زيادة المكافأة الشهرية بمقدار 50 د.ب. للتدريب على رأس العمل للباحثين عن العمل
150 دينار بحريني ← 200 دينار بحريني

02 دعم التطور الوظيفي



↑ رفع الحد الأقصى لزيادة الأجور بنسبة تصل إلى 20% من الأجر، وبحد أقصى 300 دينار بحريني

- سيتكفل الصندوق بـ 100% من الزيادة لمدة 24 شهر
- التركيز على البحرينيين الذين تقل أجورهم الشهرية عن 1,500 دينار بحريني
- رفع الحد الأقصى للزيادة بنسبة 150% من 120 دينار بحريني ← 300 دينار بحريني
- مضاعفة فترة الدعم من 12 شهراً ← 24 شهراً



↑ دعم الأجور للوظائف القيادية والتنفيذية بنسبة 50%
• مضاعفة فترة الدعم من 12 شهراً ← 24 شهراً



↑ مسار جديد لدعم زيادة أجور الموظفين خلال انتقالهم بين مؤسسات القطاع الخاص
سيتكفل الصندوق بـ 100% من الزيادة ولمدة 24 شهر



استحداث حوافز شهرية للموظفين المتدربين
• تقديم مكافآت مالية شهرية خلال فترة التدريب لمن تقل أجورهم عن 600 د.ب. والمتدربين في البرامج التدريبية التخصصية والنوعية



↑ دعم التدريب الاحترافي بنسبة 100% للموظفين
• التوسع في دعم برامج التدريب التخصصية والتقنية التي تساهم في استدامة التطور الوظيفي

03 دعم المؤسسات



التوسع في دعم المؤسسات لتطوير وتنمية أعمالها خاصة للمؤسسات التي تسعى إلى توظيف البحرينيين أو رفع الإنتاجية أو الابتكار

- زيادة دعم التسهيلات التمويلية
- التوسع في برامج دعم بيئة ريادة الأعمال



استحداث منح تحفيزية للمؤسسات التي تحقق أهداف تنموية تتضمن:

- خلق فرص وظيفية نوعية
- النمو المالي
- زيادة الإنتاجية

التركيز على تطوير المهارات من خلال "مهارات البحرين"

تعتبر "مهارات البحرين" مبادرة وطنية رئيسية تعمل تحت مظلة صندوق العمل، تهدف إلى المساهمة في خلق نظام بيئي قائم على تنمية المهارات، وذلك من خلال التركيز على مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل عبر ثلاث مشاريع رئيسية:

01 تقارير مهارات القطاعات الاقتصادية

إعداد ونشر تقارير شاملة عن قطاعات محددة مبنية على دراسة احتياجات المهارات للقطاعات الاقتصادية في مملكة البحرين، بهدف تحديد فجوة المهارات بين العرض والمهارات الحالية والمستقبلية المطلوبة في السوق. حيث تساهم هذه المعلومات القيمة في توجيه جهود المبادرات التعليمية والتدريبية في المملكة، مما يعزز القوة التنافسية والإنتاجية لسوق العمل. وتشمل القطاعات:

تم نشر التقارير في
عام 2023



التعليم



التجزئة



السياحة
والضيافة



التشييد
والأنشطة
العقارية



الصحة



الطاقة



النقل
والخدمات
اللوجستية



الصناعة
التحويلية



الاتصالات



الخدمات
المالية

02 المعايير المهنية الوطنية

وضع المعايير المهنية الوطنية من خلال التعاون الوثيق مع مؤسسات القطاع الخاص، وتحديد مسارات مهنية واضحة للكوادر البحرينية، بما يتوافق مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل.

03 منصة مهارات التوظيف

تطوير منصة متخصصة حول مهارات التوظيف، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة، صممت لتقديم بيانات شاملة ومتكاملة لأهم المهارات والوظائف التي يتطلبها سوق العمل، تستهدف المنصة الطلاب وأولياء الأمور والباحثين عن العمل والموظفين ومزودي خدمات التعليم والتدريب وأصحاب العمل وصناع القرار. وتهدف إلى تمكين المستخدمين من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات ومعلومات سوق العمل من خلال التعرف على المهارات اللازمة والفرص المتاحة في سوق العمل حالياً وفي المستقبل، وغيرها من المعلومات الهامة.

مهارات البحرين Skills Bahrain



العمل حالياً على ترخيص 23 معياراً
مهنيًا بالتعاون مع وزارة العمل



نشر تقريرين عن قطاعي
الاتصالات والخدمات المالية

تم تطوير تقارير القطاعات من خلال:

+70

مشاركة تفاعلية

+15

حلقة نقاشية

+6,000

مشاركة في الدراسات
المسحية



يرجى مسح الرمز
للاطلاع على تقارير
"مهارات البحرين"

التركيز على المهارات التقنية من خلال الشراكات الإستراتيجية

- **صندوق العمل ملتزم بتعزيز المهارات التقنية للكوادر البحرينية، تماشيًا مع الإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، من خلال سد الفجوة في هذه المهارات، وتلبية الطلب المتنامي عليها من قبل سوق العمل والوظائف الجديدة المتوفرة في المجال.**
- **نجم الصندوق خلال عام 2023 في بناء شراكات إستراتيجية مثمرة مع مؤسسات محلية ودولية بهدف تقديم برامج تدريبية نوعية في المهارات التقنية كهندسة البرمجيات والأمن السيبراني، والتي تهدف إلى تمكين البحرينيين وتأهيلهم لاكتساب المهارات الواعدة واللازمة لمتطلبات سوق العمل المتغيرة.**
- **من خلال هذه الجهود، سيواصل الصندوق في أداء دور محوري لإعداد كوادر عالية المهارة قادرة على المساهمة الفعالة والمستدامة في الاقتصاد الرقمي المتنامي لمملكة البحرين، وتعزيز النمو في القطاع الخاص.**

الإحصاءات الرئيسية في عام 2023

+20%

باحثي عن عمل تم
توظيفهم بعد التدريب
في نفس العام

91%

فرص التدريب
للشباب

44%

فرص التدريب للمرأة

+1,000

بحريني تم تدريبهم
في المهارات
التقنية عبر الشراكات
الإستراتيجية

مجالات التدريب التقني الرئيسية



الرسومات
الحاسوبية



البرمجة
الكاملة



النمذجة
ثلاثية
الأبعاد



علوم
البيانات



هندسة
البرمجيات



الابتكار
السحابي



الأمن
السيبراني



برمجة
تطبيقات
iOS



تقييم
تجربة
المستخدم



الألعاب
الإلكترونية

التركيز على قطاع التكنولوجيا من خلال إعداد خارطة طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



قام صندوق العمل بإعداد خارطة طريق لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال عام 2023، وذلك بما يتماشى مع الإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، وللمساهمة في تحقيق هدف الصندوق الإستراتيجي لتعزيز الإنتاجية والابتكار ورفع المرونة في مؤسسات القطاع الخاص، بهدف خلق فرص عمل نوعية للكوادر البحرينية. وقد تم إعداد هذه الخارطة لتوجيه مؤسسات القطاع الخاص نحو التحول الرقمي بسلسلة وفعالية.

الأهداف الرئيسية لخارطة طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

01 تعزيز استعداد البحرينيين لوظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال رفع مستوى المهارات وإعادة تأهيل الكفاءات وتعزيز الاستعداد الوظيفي.

02 رفع مستوى المؤسسات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تعزيز القيمة (Value Creation) والتوسع في الخارج وخلق فرص عمل عالية الجودة.

03 تعزيز الابتكار في المؤسسات العاملة في القطاعات الأخرى عن طريق استخدام التكنولوجيا في تطوير نماذج أعمالها وتحسين العمليات والتواصل مع العملاء.

المبادرات الرئيسية لخارطة طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعتبر المبادرات الرئيسية التالية ضمن خارطة طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزء من أولويات الصندوق الإستراتيجية لعام 2024 وتم تضمينها في الخطة التشغيلية للصندوق لنفس العام.



التوسع في التدريب
المهني في مجال تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات



تعميم حزم دعم وأدوات
رقمية مساعدة



تطوير أدوات للتشخيص
الذاتي لقطاع تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات



وضع رادار لتوجهات
ومهارات تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات

منظومة المؤسسات الناشئة

يمثل التزام صندوق العمل بدعم المؤسسات الناشئة أحد الركائز الأساسية لإستراتيجيته للأعوام 2021-2025، مؤكداً دور هذه المؤسسات المحوري في دفع التحول والنمو الاقتصادي، حيث تشكل المؤسسات الناشئة عنصراً محفزاً لإحداث التغيير، لما تقدمه من أفكار وحلول مبتكرة وجديدة ذات قيمة عالية تساعد على معالجة التحديات الاقتصادية الحقيقية.

ساهم الصندوق خلال عام 2023 في تطوير وتنمية المؤسسات الناشئة من خلال عدة مبادرات طموحة، بما يؤكد التزامه بخلق منظومة فعالة لريادة الأعمال. ومن أبرز المبادرات:

- ستارت أب بحرين (Start Up Bahrain) عبارة عن منظومة وطنية تهدف إلى تعزيز نمو المؤسسات الناشئة المبتكرة والقابلة للتوسع، حيث تمثل منصة موحدة تجمع المؤسسات الناشئة والمستثمرين ومسرعات الأعمال والحاضنات والمؤسسات التعليمية وفريق البحرين.
- تعد جولات ستارت أب بحرين مبادرة محورية توفر للمؤسسات الناشئة منصة متميزة تتيح لها استعراض أفكار المشاريع المبتكرة أمام المستثمرين.
- يمتد البرنامج لمدة أسبوعين، ويشتمل على برنامج تدريبي مكثف لتأهيل المشاركين وتزويدهم بالمهارات والرؤى اللازمة لعرض مشاريعهم أمام المستثمرين.
- بعد انتهاء فترة التدريب المكثف، يتاح للمتأهلين المنافسة في فعالية لعرض مشاريعهم أمام لجنة تحكيم مكونة من خبراء محليين ودوليين، لفرصة الفوز بمكافأة نقدية.



9

فعاليات وفائزين

36

مشروعاً تم عرضه
أمام لجنة التحكيم

97

مؤسسة ناشئة
شاركت في البرامج
التدريبية



Ministry of Industry
and Commerce



وزارة الصناعة والتجارة



جولات ستارب أب
بحرين بالتعاون مع

منظومة المؤسسات الناشئة

برنامج
الرواد الشباب
مبتدئ

- يقدم برنامج رواد الشباب (مشروع 2.0) الدعم للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، وذلك من خلال تطوير مهاراتهم في ريادة الأعمال.
- يبدأ البرنامج بمعسكر تدريبي مكثف لمدة ستة أسابيع، لنحو 60 فريقًا لمساعدتهم على ترجمة أفكارهم التجارية والبناء عليها. تليها المرحلة الثانية وتشمل تأهل 20 فريقًا لمرحلة الإرشاد المتخصص والتي تهدف إلى تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لتسريع إطلاق مشاريعهم الريادية وتطوير النموذج الأولي من منتجاتهم.
- في المرحلة النهائية يتم اختيار عشر فرق متميزة، وذلك لعرض نماذج أعمالهم على المستثمرين المحتملين خلال فعالية يوم العرض الترويجي.

10

مؤهلين في النهائي
شاركوا في فعالية يوم
العرض الترويجي

20

مشروعًا تم عرضه
أمام لجنة التحكيم

60

فريقًا شاركوا في
البرنامج التدريبي الأولي

- في عام 2023 قام صندوق العمل برعاية جناح البحرين في معرض جيتكس، أكبر معرض في العالم في مجال التكنولوجيا والذي أقيم في دبي في أكتوبر من ذلك العام، حيث قدم الصندوق الدعم لمشاركة 32 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وناشئة، مستعرضة الإمكانيات المبتكرة للبحرين على الساحة العالمية.
- وقعت المؤسسات البحرينية 20 اتفاقية خلال المعرض، بما يساهم في تعزيز التعاون وترسيخ تواجد البحرين في الساحة التقنية الدولية.
- وصلت ثلاث مؤسسات بحرينية ناشئة إلى المراحل النهائية من مسابقة تحدي سوبرنوا (Supernova Pitch Competition) وحصلت مؤسسة ناشئة على المركز الثاني، مما يبرز الإمكانيات الإبداعية للمؤسسات البحرينية.

GITEX
GLOBAL

الأولويات الاستراتيجية

في عام 2024

الأولويات الإستراتيجية في عام 2024

تماشياً مع التوجيهات الملكية لحاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بالمواطلة في خلق وظائف جيدة للبحرينيين بهدف إدماجهم في سوق العمل، قام صندوق العمل بتحديث أولوياته الإستراتيجية لعام 2024 للتركيز على أربع محاور رئيسية. وتم وضع هذه الأولويات لدعم 50,000 بحريني في السنة من خلال خلق فرص جديدة للداخلين لسوق العمل، وتعزيز التطور الوظيفي، ودعم تنمية القطاع الخاص.

01 رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للبحرينيين وبناء قنوات جديدة للتوظيف

- التوسع في دعم البحرينيين المستجدين والعاملين في سوق العمل في مختلف الدرجات الوظيفية.
- دعم قنوات جديدة للتوظيف بالشراكة مع القطاع الخاص ووزارة العمل.
- إعطاء الأولوية لخلق المزيد من الوظائف النوعية ذات الأجور المجزية من خلال اتباع نهج استباقي في تحديد الفرص وبناء الشراكات الجديدة.
- دعم زيادة المرونة في العمل مثل العمل بدوام جزئي والعمل عن بعد، وخاصة للمرأة.
- توفير حوافز لرفع المشاركة الاقتصادية للأفراد وخاصة المرأة.

02 التوسع في دعم التطور الوظيفي من خلال رفع الأجور واكتساب المهارات

- التركيز على التطور الوظيفي للبحرينيين في القطاع الخاص والتركيز على من تقل أجورهم عن 1,500 د.ب شهرياً.
- التوسع في دعم البرامج التدريبية ذات العوائد المهارية ولاسيما في المجالات التقنية والتخصصية والتحفيز على الانخراط فيها.
- تطوير وتفعيل خطة متكاملة لتنمية المهارات الجديدة والناشئة.
- التركيز على التدريب القائم على النتائج (كالتوظيف والتطور الوظيفي) في القطاعات المختلفة.

03 دعم تطوير مؤسسات القطاع الخاص لرفع نسب توظيف البحرينيين

- مراجعة برامج تطوير المؤسسات ورفع كفاءتها في زيادة إنتاجية القطاع الخاص لخلق فرص نوعية للبحرينيين وتحقيق الاستفادة المالية.
- التركيز بشكل أكبر على المؤسسات ذات التأثير الاقتصادي العالي والقابلة للتوسع والنمو وتوظيف الكوادر الوطنية.
- دعم التطور التكنولوجي والتحول الرقمي الذي يدفع بالإنتاجية.
- دعم المؤسسات ذات نماذج الأعمال المبتكرة.
- دعم الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا بنهج استباقي.
- توفير حوافز للمؤسسات الداعمة لتوظيف البحرينيين.
- المساهمة في تطوير وتنفيذ خطة وطنية للتحويل الرقمي للقطاع الخاص.

04 دعم تطوير النظام البيئي المتعلق بسوق العمل والقطاع الخاص

- إعطاء الأولوية لدعم المبادرات التي تزيد الأثر الاقتصادي لجهود صندوق العمل بما يساهم في رفع كفاءة سوق العمل والقطاع الخاص من خلال دعم بيئة ريادة الأعمال ومبادرات دراسة وتحديد المهارات المطلوبة في السوق والمعايير المهنية الوطنية وغيرها.

الإطار الإستراتيجي لصندوق العمل

أهداف الصندوق الإستراتيجية

- جعل البحري خيار الأمثل للتوظيف
- جعل القطاع الخاص المحرك الرئيس للنمو

دعم المؤسسات

التطور الوظيفي

دعم التوظيف

مع التركيز
على

الدعم لإدماج وتعزيز التطور الوظيفي للبحريين في سوق العمل

دعم تطوير النظام البيئي المتعلق
بسوق العمل والقطاع الخاص

دعم تطوير مؤسسات القطاع
الخاص لرفع نسب توظيف البحرنيين

التوسع في دعم التطور الوظيفي من خلال رفع الأجور واكتساب المهارات

رفع نسبة المشاركة الاقتصادية
للبحريين وبناء قنوات جديدة للتوظيف

عن طريق

دعم 50,000 بحريني في السنة

بدعم

برامج دعم المؤسسات

- برنامج ابدأ مشروعك
- برنامج نمو الأعمال
- برنامج التمويل
- برنامج ريادةات
- برنامج رائد الأعمال العالمي

برامج دعم التطور الوظيفي

- برنامج زيادة الأجور
- برنامج زيادة الأجور - للموظفين الجدد
- برنامج الشهادات الاحترافية
- برنامج تدريب المؤسسات
- برنامج توظيف القيادات
- برنامج التدريب العملي العالمي

برامج دعم التوظيف

- البرنامج الوطني للتوظيف
- برنامج التلمذة المهنية
- برنامج التدريب والتوظيف
- برنامج تدريب الباحثين عن عمل
- برنامج التدريب على رأس العمل
- برنامج قنوات مطابقة الوظائف¹

في
المجالات
التالية

بالتعاون مع

القطاع الخاص

فريق البحرين

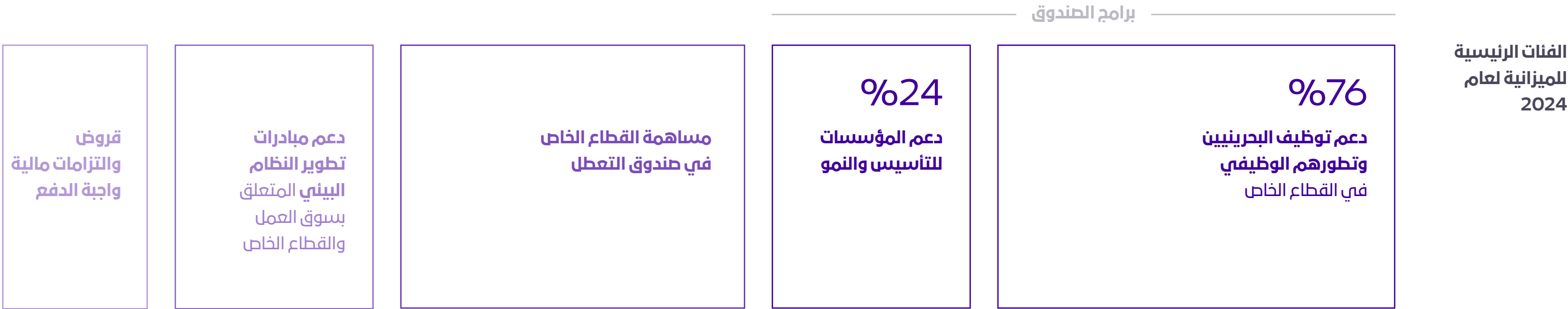
المجتمع المدني

الشركاء الرئيسيون

¹ بالتعاون مع القطاع الخاص

الوضع المالي

ميزانية عام 2024



برامج صندوق العمل (تمكين) ■ المساهمة في صندوق التعطل ■ تطوير النظام البيئي ■ قروض والتزامات مالية



@tamkeenbahrain

www.tamkeen.bh

تمكين
Tamkeen